1997-12-10-0003-π ٩٧/١٢/١٠ السفير

بدوع ..

الحقيقة أولاً، ثم التسامح

يشهد لبنان، اليوم، اعتصامات لأمهات مسجونين ولأهالي مخطوفين. السجونون هم شهود على الحرب التي لم تنته مع إسرائيل والمخطوفون هم شهود على الحرب الأخرى التي ترفض أن تنتهي. المطلب، في الحالة الأولى، هو الحرية. المطلب، في الحالة الثانية، هو الحقيقة. وإذا كان العدو في قضية السجناء معروفا فإنه في قضية المخطوفين معروف، مجهول، ويكاد المرء يقول إن هذا الأمر هو الأكثر فظاعة.

لقد مضت سنوات على «انتهاء» الحرب في لبنان، على وقف النار بالأحرى، ولذا فإنه من الجائز التساؤل عن المعوقات التي تجعل كشف الحقيقة مستحيلاً. الدولة موجودة. والأجهزة كذلك. وإمكانيات التقصي متوفرة. ما المانع، إذاً، من التحقيق وقفل الملف؟ لقد بات الأهالي في وضع مَن هو مستعد لسماع النبأ الأسوأ بصفته النبأ الذي يعلن استئناف حياة عادية ومع ذلك فإن نوعاً من اللامبالاة الرسمية يحرمهم من امتلاك ضريح يزورونه.

لنفترض أن جريمة الخطف مشمولة بقانون العفو. ولنتجاوز ما في هذا القانون نفسه من إنكار لحقوق الإنسان بحيث انه يقيم تمييزاً قانونياً بين مواطن وآخر. ومتى فعلنا ذلك هل يمكننا القول بأن آلاف اللبنانيين والفلسطينيين يمكنهم الانخراط في «السلم» وهم لا يملكون جواباً على ما حلّ بأقرباء لهم أو أصدقاء.

هذا السلوك القاصر من الحكم يدل على تخلي السلطات العامة عن بعض دورها. فهي، وإن كانت عاجزة عن تحديد المسؤوليات الفردية (هل حاولت أصلاً؟) فإنها معنية بأن تقدم مخرجا يجري التوافق عليه لهذه المشكلة المستمرة مثل جرح لا يندمل.

في أمكنة أخرى من العالم، أميركا اللاتينية مثلاً، أمكن للضغط معطوفا على تحولات سياسية، أن يميط اللثام عن جرائم خطف طالت عشرات الآلاف. ولقد تبين أن القسم الأكبر منهم ذهب ضحية التواطؤ بين الأجهزة العسكرية والميليشيات الموالية لها وضباط المخابرات المركزية الأميركية.

وروى عسكري أرجنتيني قصصاً مروعة عن رحلات جوية كان يحمل في كل واحدة منها عشرات المعذبين المكبلين بالسلاسل ويرميهم من علو شاهق في المحيط. أضاف انه حصل، في ارتكاباته هذه، على بركة مرجعيات دينية.

لقد أدت هذه الاعترافات الى محاكمات وإلى تعزيز المطالبة بالشفافية وإلى محاصرة أدوار المجرمين السابقين. وحتى لو أن ما بات معروفا عن هذه المجازر قليل فإن هذا القليل أدى الى عزل حالات نافرة ومحاكمتها، ولكنه أدى، فوق ذلك، الى فتح باب التسامح والغفران.

إن في لبنان، اليوم، الامكانية الكافية للغوص في هذا الموضوع. ويفترض بنا أن نتجاوز، هنا، ما يقع على كاهل السلطة. ثمة قيادات قامت بنقد ذاتي، وثمة أحزاب فعلت ذلك. غير أن المراجعة كانت مقصورة على السلوك السياسي. والمعروف، مثلاً، ان قائدين حزبيين كان كل واحد منهما في خندق أصدر اكتاباً موحداً تناقشا فيه حول مواضيع الخلاف كلها واستحضرا مراحل الحرب وحلّلا المسؤوليات عنها. أما كان أجدى لو أن كلاً منهما قدم، نيابة عن حزبه، كشفاً بما يعتبره، اليوم، جرائم لن يعود الى ارتكابها في المستقبل مهما احتدم الصراع.

قد لا تكون المسؤولية بينهما متوازية ولكن ليس هذا هو المهم على الأقل. فمن المعروف أن حزب أحدهما كان «حاضراً» في مذبحة القاع واعترف بذلك علنا، وان الآخر كان وراء «السبت الأسود». لمَ لا يقولون كلاما مباشرا في قضية من هذا النوع؟ إذا فعلا نكون أكثر اطمئنانا وربما أصبح المواطنون أكثر استعدادا للانخراط في عمل حزبي.

قد لا تكون اعتصامات اليوم حاشدة، وهي لن تكون، بالتأكيد، بمستوى الجراح الغائرة. يعني ذلك، على الأرجح، اننا على موعد مع ما قد يكون أدهى.

جوزيف سماحة